الأمم المتحدة S/PV.4952

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٩٥٢**

الثلاثاء، ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بلوغر	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتلوف
	اسبانيا	السيد أرياس
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد آدشي
	الجزائر	السيد باعلي
	رومانيا	السيد موتوك
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-32433 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد الأخضر الإبراهيمي، المستشار الخاص للأمين العام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد الإبراهيمي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد الأخضر الإبراهيمي، المستشار الخاص للأمين العام، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد الإبراهيمي (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أخاطب المجلس تحت رئاستكم اليوم، سيدي، لإبلاغ المجلس بما استجد من أمور بشأن العراق.

يذكر الأعضاء أن مجلس الأمن أعرب، في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٤، عن ترحيبه بالإجماع وتأييده الشديد لقرار الأمين العام إيفاد فريق، تشرفت برئاسته، فضلاً عن فريق مكلف بتقديم المساعدة الانتخابية وإسداء المشورة للشعب العراقي في تشكيل حكومة عراقية مؤقتة تُنقل إليها السيادة يوم ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وكذلك في التحضير للانتخابات المباشرة المقرر إجراؤها قبل نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

ولعل الأعضاء يتذكرون أيضا أن الأمين العام اتخذ ذلك القرار استجابة لطلبين صريحين من مجلس الحكم العراقي وسلطة التحالف المؤقتة، قدما في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤، للمساعدة من الأمم المتحدة في هذين المجالين المعينين.

وبالتالي، بناء على توجيه الأمين العام، قمت بزيارة إلى العراق في الفترة من ٤ إلى ١٥ نيسان/أبريل. وقبل وصولي العراق، تشرفت بتمثيل الأمين العام في المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان، المعقود في برلين في ٣١ آذار/مارس و ١ نيسان/أبريل. وهناك أتيحت لي الفرصة لمناقشة الحالة في العراق مع المستشار شرودر ووزير خارجيته، السيد يوشكا فيشر، وكذلك مع ممثلي أعضاء مجلس الأمن الآخرين، بمن فيهم وزيرا خارجية الصين والاتحاد الروسي، ووزير الخارجية ووزير الدولة للتنمية الدولية بالمملكة المتحدة، ووزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

وإضافة إلى ذلك، اجتمعت في برلين بوزير خارجية أيرلندا، التي تتولى الآن رئاسة الاتحاد الأوروبي؛ ونائب وزير خارجية إيران؛ والممثل الخاص لوزير خارجية اليابان؛ وكذلك مفوض العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي وجلالة [الملك السابق] أغا خان.

وفي طريق العودة من العراق أتيحت لي، في الكويت، فرصة الاجتماع بوزير خارجية الكويت. وفي طريقي إلى نيويورك، تمكنت من الاجتماع بالرئيس شيامبي ورئيس الوزراء بيرلسكوني، وفي باريس تمكنت من الاجتماع بالرئيس شيراك، بالإضافة إلى عقد اجتماعين منفصلين بوزيري خارجية البلدين [إيطاليا وفرنسا]. وفي باريس اجتمعت أيضا بوزير خارجية إيران، الذي كان يزور عددا من العواصم الأوروبية، ورئيس وزراء لبنان.

وأثناء وجودي في العراق صحبني الناطق الرسمي باسمي وثلاثة مستشارين سياسيين، كانوا في العراق لمدة أسبوع تقريبا قبل وصولي، بغية المساعدة على الإعداد للزيارة.

وفي تزامن مع زيارتنا، كانت كارينا بيريلي، مديرة شعبة المساعدة الانتخابية بإدارة الشؤون السياسية، تقود بعثة انتخابية مؤلفة من فريق ذي حجم مماثل.

إنني أعرب عن شكري الجزيل على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى أعضاء المجلس بشأن زيارتنا فضلا عن توضيح بعض الأفكار فيما يتعلق بالطريق الذي يمكن أن نسلكه. وأتطلع إلى سماع ردود فعل المجلس ومشورته.

وكما يعلم المجلس، أعلنت أفكاري عشية مغادرتي بغداد، في ١٤ نيسان/أبريل، في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس مجلس الحكم المؤقت لهذا الشهر، السيد مسعود البرزاني. وأردت أن أكون على أكبر قدر ممكن من الشفافية لأعطي القادة العراقيين والجمهور بشكل عام أوضح فكرة ممكنة عن هذه الأفكار الأولية. وبالتالي فإن معظم ما سأوضحه اليوم لن يكون مفاجأة.

ولكن سيلاحظ المجلس أن بعض الأفكار يجري توضيحها على أساس ردود الفعل التي نسمعها من مختلف الجهات في العراق. وعلاوة على ذلك، تتاح لي الفرصة الآن لتقديم إحاطة إعلامية أكثر شمولا إلى الأمين العام والحصول على توجيهه ومشورته. ولكن خططنا للمضي قدما ستظل إلى حد كبير عملا متطورا.

أعتقد أنه، قبل الدخول في التفاصيل المتعلقة بالطريق الذي يمكن أن نسلكه من الأهمية بمكان أن أصف للمجلس السياق الذي تمت فيه الزيارة.

إن الحالة الأمنية، قبل كل شيء آخر، كانت ولا تزال مصدر قلق بالغ. إذ يسود جو من التوتر الشديد بسبب حصار الفلوجة وثورة جيش المهدي في الجنوب، والزيادة العامة في أحداث العنف في مختلف أنحاء البلد.

والآمال المتعلقة بالتوصل إلى حل سلمي للمجابهة الدائرة في الفلوجة، التي أعرب عنها الأمين العام مرات عديدة خلال الأسابيع الماضية، بما في ذلك إلى وزير الخارجية باول، لم تتحقق بعد. وفي حقيقة الأمر إننا، قبل دخولنا إلى هنا، شهدنا معركة كبرى جارية، ولذلك يبدو أن ملاحظاتي بشأن موضوع الفلوجة تجاوزتها الأحداث.

في ٢٢ نيسان/أبريل، استقبل موظفو بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق، ومقرهم الآن في عمان، وفدا من الفلوجة. وزعم الوفد أن عدة مئات من سكان الفلوجة ماتوا وأن أكثر من ١ ٠٠٠ أصيبوا بجروح – بينهم كثير من النساء والأطفال والمسنين. ولا تستطيع الأمم المتحدة التحقق من هذه الأرقام أو أسباب الوفيات والجروح، ولكن ليس ثمة شك حول فقدان العديد من الأرواح وحدوث الكثير من المعاناة وسط المدنيين.

وقد شاهدتم أيضا على شاشات التلفزة أمس صور مسجد آخر تعرض لقصف مباشر. والتقارير الواردة اليوم عن الهجمات المنطلقة من ذلك المسجد والموجهة إليه مصدر صدمة وارتياع. لقد ظلت الأمم المتحدة تعمل بنشاط في محاولة للقيام بكل ما في وسعها، داعية إلى ضبط النفس والعمل مع المنظمات العراقية غير الحكومية ولجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها لتقديم بعض الإغاثة الإنسانية إلى السكان المدنيين. ولكن ذلك مجرد تدبير مؤقت. وظلت المحادثات بين سلطة التحالف المؤقتة وممثلين من المدينة جارية لبعض الوقت. ونتج عنها وقف متقطع لإطلاق النار، أخشى أن تكون الأحداث قد تجاوزته الآن، كما ذكرت آنفا. ومع

ذلك، فإن سلطة التحالف المؤقتة تدرك تماما أنه ما لم تحل المواجهة – والآن القتال – عن طريق الوسائل السلمية، فإن هناك خطرا كبيرا من وقوع مجابهة دموية للغاية. وتدرك سلطة التحالف المؤقتة أيضا مثلما يدرك الجميع – بل أكثر من الجميع – أن العواقب المترتبة على إراقة الدماء هذه يمكن أن تصبح درامية وطويلة الأجل.

وينطبق نفس الشيء على الحالة الخطيرة والمعقدة للغاية في النجف وفي كربلاء. فهما من أقدس المدن وأحبها إلى الملايين من الشيعة في العراق وفي أرجاء العالم. وهما مكانان للعبادة، وليس للمواجهة العسكرية. ونحن نشارك العديد من الزعماء الدينيين وغيرهم في العراق، الذين ظلوا يدعون إلى مراعاة سيادة القانون وإلى إيجاد حل سلمي مبكر لهذه الأزمة.

إن طبيعة القوى المحركة هذه، بالإضافة إلى حالة انعدام الأمن العام السائدة في البلد، لهما قطعا أثر على زيارتنا، منعنا من الاجتماع بعدد من الشخصيات الدينية والسياسية والعشائرية الهامة التي تتسم مشورتها وآراؤها بأهمية كبيرة. وإضافة إلى ذلك، كان تنقلنا، حتى في بغداد، مقيدا بصورة شديدة. ولو لم تخصص سلطة التحالف قوة بشرية كبيرة ووقتا واهتماما لزيارتنا، فإن الزيارة ربما ما كانت تحدث مطلقا. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديري لسلطة التحالف على كل ما قدمته من دعم.

ولكن، حتى في ظل تلك الظروف، استطاع فريقنا أن يجتمع بعدد كبير من العراقيين من مختلف قطاعات المجتمع – السياسيين والقادة المدنيين والدينيين والجماعات النسوية والأكاديميين والفنانين ورجال الأعمال والتجار وغيرهم – ليس في بغداد فحسب، ولكن أيضا في الموصل والبصرة. وقد شعرنا بالتواضع إزاء العديد من العراقيين الذين واجهوا الأخطار ليتنقلوا في عراق اليوم وحتى في بغداد بغية الاجتماع بنا. ونشعر بأسف عميق على أننا عجزنا، بسبب القيود الأمنية، عن لقاء بعضهم.

ثمة تساؤل أساسي عما إذا كان من الممكن إجراء عملية سياسية موثوق بها في ظل هذه الظروف. ومن الأهمية بمكان الإشارة، في هذا السياق، إلى أن المهمة المحدودة التي نقوم بها الآن – وهي تقتصر على تشكيل إدارة تتولى المسؤولية اعتبارا من ٣٠ حزيران/يونيه – جزء من عملية سياسية أوسع، وأن هذه العملية السياسية ينبغي النظر إليها على خلفية الحقائق التي جعلتها ضرورية: أي الحرب والاحتلال وقبل ذلك، نظام قاس ووحشي للغاية، وجزاءات قاسية، بل مسببة للشلل، ناهيك عن حربين سابقتين مدمرتين ومكلفتين.

وترمي العملية السياسية إلى إعادة السيادة العراقية والاستقلال، بما يحافظ على وحدة البلد وحرمة أراضيه وجعل الشعب العراقي حقا سيد مصيره بالذات، مع النظام السياسي الذي يختاره والسيطرة على الموارد الطبيعية الخاصة به.

وبالتالي، هل يمكن للعملية أن تمضي قدما في ظل هذه الظروف؟ هل ستكون ذات جدوى؟ هل ستكون ذات مصداقية؟ وأعرض على المجلس أنه لا يوجد، في الواقع، بديل سوى إيجاد طريقة لجعل العملية ذات جدوى ومصداقية. وبين تحقيق الأمن من ناحية، وإنهاء الاحتلال وإعادة السيادة والاستقلال وتشكيل حكومة عراقية شرعية ونظام سياسي من الناحية الأخرى، هناك صلة جدلية واضحة. الأمن أمر أساسي لكي تستكمل العملية. ولا تشكل عملية سياسية ذات جدوى بلسما شافيا. ولكنها تشكل عاملا قويا يسهم في إحلال الأمن – ومن هنا أهمية وجود حكومة عراقية ذات مصداقية، تقود الطريق في استكمال المراحل المقبلة للعملية السياسية. وفي النهاية، سيتعين أن يأتي حل مشاكل العراق

من العراقيين أنفسهم. وكلما عجل بتشكيل حكومة عراقية ذات مصداقية لتقود الطريق، كان ذلك أفضل، خاصة لأن غياب تلك الحكومة يشكل أساسا جزءا من المشكلة.

ولذلك السبب، ضمن أسباب أخرى، فإن كل العراقيين الذين تكلمت معهم تقريبا حثوا على ألا يكون هناك تأخير لإنهاء الاحتلال، في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيه. وهم يتمسكون بذلك الرأي بالرغم من أنهم يدركون أن حكومة منتخبة انتخابا ديمقراطيا، وبالتالي شرعية بشكل كامل لن تشكل، بحلول ذلك التاريخ.

وتشكل الانتخابات المقرر إجراؤها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ أهم المعالم في العملية. وحتى ذلك الوقت، فإن أي هيئة حاكمة عراقية ستكون، بطبيعتها، أقل من هيئة تمثيلية بشكل كامل. ولا يوجد بديل عن الشرعية التي تأتي من إجراء انتخابات حرة وعادلة. وبالتالي، فإن العراق لن يحظى بحكومة تمثيلية بشكل كامل إلا بعد كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

وكما قلت في السابق، بدأ فريق انتخابي تابع للأمم المتحدة العمل بالفعل في بغداد، وقام بعدد من الزيارات الميدانية. وفي المستقبل القريب، ستكون الأمانة العامة في موقف يمكنها من إحاطة المجلس علما على نحو منفصل، وبالتفصيل، بشأن ملاحظات ونتائج عمل فريق المساعدة الانتخابي حتى اليوم فيما يتعلق بالتحضيرات لإجراء تلك الانتخابات.

وريثما يتم ذلك، بديهي أن يطرح السؤال عن لمن ستسلم سلطة التحالف المؤقتة السلطة في ٣٠ حزيران/يونيه؟ إن الاتفاق السياسي بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ والقانون الإداري الانتقالي يقضيان بحل مجلس الحكم العراقي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ . وبالتالي فإن استمرار مجلس الحكم المؤقت، إما بشكله الحالي أو مع إجراء بعض التعديل لم يعد، بقرار منه بالذات، خيارا.

وقد أخبرنا معظم العراقيين الذين تكلمنا معهم أنهم، في ظل هذه الظروف، يفضلون إنشاء حكومة مؤقتة جديدة تتألف من أشخاص مخلصين ومؤهلين تقنيا. وهناك إجماع تقريبا على أن الحكومة ينبغي أن يقودها رئيس وزراء مؤهل جدا. ونقترح أن يكون رئيس الجمهورية رئيسا للدولة، مع نائبين للرئيس. وبعض العراقيين يتساءلون عما إذا كان من الضروري حقا، في هذه المرحلة ولمثل هذه الفترة القصيرة، أن يكون هناك نائبان للرئيس بالإضافة إلى رئيس الدولة. وهناك بالتأكيد أشخاص يشعرون بعدم الارتياح حيال ما يرونه بوصفه انشغالا مفرطا وسلبيا، في الواقع، بالتوازن الطائفي. ومن الناحية الأخرى، يؤيد كثيرون آخرون بشدة هذا الاقتراح بعينه ويبينون أنه يمكن استخلاص دروس قيِّمة من وجود رئيس ونائبين للرئيس للمرحلة المقبلة من الانتقال، فضلا عن الاستفادة منها في صياغة الدستور من قبل جمعية وطنية منتخبة.

وبشكل عام، هناك العديد من المبادلات التي يمكن أن يستكشفها المرء لهيكل الحكومة المؤقتة. ولكن ما نقترحه هنا يحظى بميزة التمتع بتأييد العديد من العراقيين الذين التقيتهم، كما أنه بسيط وواضح بشكل معقول.

ماذا ينبغي أن تكون مسؤوليات الحكومة المؤقتة والقيود على تلك الحكومة؟ الحكومة المؤقتة، بطبيعتها، لا بد أن تكون قصيرة الأجل، إذ أن دورها الوحيد سيكون تولي الإدارة اليومية للبلد بأكثر طريقة فعالة وكفؤة ممكنة ولوقت لا يتجاوز موعد تشكيل حكومة منتخبة انتخابا ديمقراطيا. وبينما يضطلع أعضاء الحكومة المؤقتة بهذه المسؤوليات، لا بد أن يحرصوا على ألا يستخدموا مناصبهم لمحاولة منح ميزات لأي حزب سياسي أو جماعة. وبغية منع حتى التصور

بأنهم قد يفعلون ذلك، سيكون من الأفضل لأعضاء الحكومة المؤقتة، بمن فيهم الرئيس المؤقت، أن يختاروا ألا يخوضوا الانتخابات.

والحكومة الانتقالية يجب أن لا تغيب عن بالها أبدا حقيقة أنها لم تنتخب انتخابا ديمقراطيا. وبالتالي ينبغي أن تمتنع إلى أقصى حد ممكن عن الدخول في التزامات طويلة الأجل يمكن أن تنتظر وينبغي أن تنتظر اتخاذ قرار من حكومة منتخبة. وفي لحظات الشك حيال هذه المسألة، أو حينما تواجه الحكومة الانتقالية بمسائل لها إمكانية الحساسية أو بمسائل حاسمة، ينبغي أن تتوخى بالغ الحيطة والحذر. وينبغي لها أيضا أن تسعى إلى النصح من ممثلي جميع فئات المجتمع العراقي. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نقترح إنشاء جمعية استشارية أو مجلس، يكون متاحا للحكومة الانتقالية لهذا الغرض خلال مدة ولايتها القصيرة.

من الذي سيختار الحكومة الانتقالية؟ مثاليا، ينبغي أن يختار الشعب العراقي نفسه هذه الحكومة. فهو يعلم من هو المخلص أو المؤهل ومن هو غير مخلص وغير مؤهل. وإضافة إلى ذلك، هناك أشخاص مخلصون ومؤهلون في كل حزب سياسي منفرد، وفي كل جماعة إقليمية وطائفية ودينية. وينبغي ألا يكون من العسير تحديد قائمة من المرشحين المؤهلين للغاية – من الرجال والنساء – لكل منصب محدد، يمثلون تنوع العراق.

ويمكن للأمم المتحدة بالتأكيد أن تساعد العراقيين في تلك العملية، عند الاقتضاء، بالاجتماع مع أكبر عدد ممكن منهم وتحديد أين تكمن نقاط توافق الآراء. وبالرغم من أنه لن يكون أمرا يسيرا، فإننا نؤمن بأنه سيتسنى بنهاية أيار/مايو تحديد مجموعة من الأشخاص يحترمهم ويقبلهم جميع العراقيين في جميع أنحاء البلد، لتشكيل هذه الحكومة الانتقالية. وحينئذ سيكون لدى هؤلاء الأشخاص شهر واحد تقريبا للتحضير لتولي المسؤولية عن حكم البلد. وينبغي أن تشمل تلك التحضيرات التوصل إلى تفاهمات واضحة بشأن طابع العلاقة بين الحكومة المؤقتة ذات السيادة والدول المحتلة السابقة – وهي الدول التي ستصبح في ذلك الوقت القوى المحتلة السابقة – وأية قوات أجنبية متبقية في البلد بعد ٣٠ حزيران/يونيه، بالإضافة إلى تفهم لماهية أي مساعدة قد تكون مطلوبة من الأمم المتحدة.

كيف تتحقق فكرة عقد مؤتمر وطني في هذا الإطار؟ لقد اقترح العديد من العراقيين أن تعقد الأمم المتحدة مؤتمرا وطنيا، يتألف على الأقل من ١ ٠٠٠ شخص، للمشاركة في حوار وطني حقيقي بشأن التحديات التي تواجه البلد. ولا يمكننا أن نتفق أكثر على أنه لا توجد أولوية أكبر من تشكيل توافق وطني حقيقي في الآراء وأنه، تحقيقا لتلك الغاية، سيكون عقد المؤتمر الوطني أمرا جديرا بغاية الاهتمام.

غير أننا نرى أن المؤتمر لا ينبغي أن تعقده الأمم المتحدة أو أي هيئة خارجية أخرى وإنما لجنة تحضيرية عراقية يجب تشكيلها في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن تعمل اللجنة صوب تحديد من سيشارك في المؤتمر، ومتى وأين ينبغي عقده وكيفية إدارته. وينبغي أن تضم اللجنة عددا صغيرا من العراقيين المتميزين وذوي السمعة الطيبة – بمن فيهم قضاة مرموقون ومحترمون لا يسعون إلى مناصب سياسية. والأمم المتحدة مستعدة لتسهيل التوصل إلى توافق الآراء فيما بين العراقيين بشأن لائحة ملائمة من الأسماء لعضوية اللجنة.

وبغية أداء مهمة جيدة، ستحتاج اللجنة إلى شهر أو شهرين على الأقل لإجراء مشاورات واسعة في جميع أنحاء البلد. وفي ظل الظروف الراهنة، يبدو لي أن شهر تموز/يوليه سيكون أول فرصة لعقد المؤتمر الوطني. ومن المناقشات الأولية لهذه الفكرة، نرى أن المؤتمر سيحضره ما يتراوح بين ١ ٠٠٠ و ١ ٥٠٠ شخص يمثلون كل محافظة في البلد، وجميع الأحزاب السياسية، ورؤساء وزعماء القبائل،

والنقابات المهنية والفنية، والجامعات، وجماعات النساء، ومنظمات الشباب، والكُتَّاب والشعراء والفنانين وأيضا الزعماء الدينيين، من بين آخرين كثيرين.

وعبر العقود الثلاثة الماضية، لم يكن العراقيون يتصلون بعضهم ببعض داخل البلد. وقد قال لنا الكثيرون ''لقد كنا نخشى الكلام حتى أمام أبنائنا''. وبداية، سيسمح المؤتمر لهذه العينة العريضة والتمثيلية من العراقيين أن يتكلموا معا وأن يناقشوا ماضيهم المؤلم وكذلك مستقبل بلدهم. ولا شك أنهم سيناقشون، في المقام الأول، الحالة الأمنية وقد يسهمون بأفكار عن كيفية التعامل معها. وسيتكلمون أيضا عن الانتخابات المقبلة وعن الإسهام بأفكار عن كفالة تنظيمها بنجاح وفي الوقت الملائم. وسيناقشون أيضا جوانب القانون الإداري الانتقالي التي لا تزال موضوع الكثير من المناقشة وسوء الفهم.

وفي ذلك الصدد، أرحب بالتوضيح الذي قدمه أخيرا السفير بول بريمر، مدير سلطة التحالف المؤقتة، الذي شدد، ضمن جملة أمور، على أن ''الحكومة الانتقالية لن تكون لها سلطة فعل أي شيء لا يمكن أن تنقضه الحكومة المنتخبة، التي ستتولى السلطة في أوائل العام المقبل''.

والحقيقة أن القانون الإداري الانتقالي هو بالفعل ما يعنيه أسمه: قانون إداري انتقالي للفترة الانتقالية. إنه ليس دستورا دائما. والواقع أنه ليس دستورا على الإطلاق. إن القانون الانتقالي (أو أي قانون آخر يعتمد في ظل الظروف الحالية) لا يمكن، في رأينا، أن يقيد أيدي المجلس الوطني الذي سينتخب في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، والذي سيتحمل المسؤولية السيادية عن وضع دستور العراق الدائم. ولكن، مرة أخرى، مثلما قال السفير بريمر،

'' تتطلب الوحدة العراقية دستورا يمكن أن تؤيده جميع الطوائف العراقية. ومن المبادئ الديمقراطية الأساسية أن ينص الدستور على حكم الأغلبية مع توفير الحماية لحقوق الأقليات''.

أخيرا، سيعين المؤتمر مجلسا استشاريا، يُسدي المشورة للحكومة. ويجري المجلس مناقشات مفتوحة للتعبير عن شواغل الناس أمام الحكومة، وسيشكل لجانا تتلقى تقارير من الوزراء.

ويمكن للمرء أن يرى أن عقد المؤتمر الوطني قد يُشكل في نهاية المطاف خطوة مهمة صوب تحقيق الكثير من الأشياء، ليس أقلها المصالحة الوطنية. وقد أثار بعض المحاورين العراقيين أسئلة عن ذلك المصطلح – ''المصالحة الوطنية'' – فيما يتعلق بما يترتب عليه وما يتطلبه. وبالطبع، سيتعين على اللجنة التحضيرية أن تتناول هذه المسألة في السياق الملائم. ولكن ما يمكن أن يقال في هذه المرحلة هو أنه لا يوجد أحد، داخل أو خارج العراق، يفكر في إعادة النظام القديم أو أي من زعمائه. كما لا يجوز لأحد أن يفكر في الصفح بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن الانتهاكات الصارخة التي اقترفت في الماضي المؤلم أو في التخلي عن مبدأ المحاسبة على الجرائم التي اقترفت في الماضي. إن المصالحة الوطنية ليست تعبيرا يعني الإفلات من العقوبة.

إن القضايا التي ذكرتها – بما في ذلك كيف سيتعامل العراقيون مع ماضيهم – سيتعين أن يتناولها العراقيون أنفسهم. ولكن الإجراءات التي تتخذها سلطة التحالف المؤقتة في الوقت الحالي ستؤثر على تلك المناقشات ويمكن أن تساعد على تقليل التوترات الحالية إلى حد كبير. ومثلما ذكرت في بغداد – أفكر على وجه الخصوص في أسلوب تكوين الجيش الجديد، وكيف تم التعامل مع سياسة ''تطهير البعث'' وكيف يجري التعامل مع الشواغل حول إتباع الإجراءات القانونية الأصولية مع المعتقلين الحاليين.

وفي ذلك الصدد، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى تعليقات علنية أدلى بها السفير بريمر. فقد أوضح في تلك

التعليقات أنه قد تتم إعادة عدد أكبر من الضباط ذوي السجلات المشرفة – بمن فيهم ضباط من الجيش السابق – إلى الخدمة في الجيش الجديد. وأعلن أن سلطة التحالف المؤقتة ستشرع، اعتبارا من ١٠ أيار/مايو، في إعلان قوائم بالمحتجزين في مراكز الشرطة والمحاكم في جميع أنحاء البلد. وأوضح أن الإجراءات اللازمة ستتخذ لمعالجة المظالم المشروعة بشأن أسلوب تطبيق سياسة ''تطهير البعث''، وذكر تدابير التعامل الفوري مع ذلك فيما يتعلق بالمدرسين وأساتذة الجامعات وغيرهم الذين تمس الحاجة إليهم. وإذا نجم عن ذلك أن يتمكن آلاف المدرسين من العودة إلى التدريس، وأن يبدأ آلاف غيرهم في الحصول على معاشاتهم التعاقدية، فستكون هذه خطوة مهمة صوب نوع المصالحة التي يناقشها الشعب حاليا في العراق. وقد يكون لهذه الخطوات تأثير إيجابي، حتى على الحالة الأمنية.

وهناك خطوة مهمة أخرى ظلت سلطة التحالف المؤقتة تفكر فيها وهي حل المليشيات الحالية، بما فيها جيش المهدي، ولكن بالطبع ليس ذلك الجيش وحده.

وأود بوجه عام، أن استرعي الانتباه إلى تلك التعليقات كدليل على أنواع الإجراءات التي نعتقد أنها قد تبدأ في معالجة المظالم الجسيمة التي أثارها العراقيون في أنحاء البلاد. ذلك، بدوره، سيساعد على تحسين الجو العام حتى وإن كان بقدر ضئيل، الذي يجب أن تجري فيه العملية السياسية.

وإذ نتطلع إلى الأيام والأسابيع والأشهر المقبلة، نعتزم استئناف مشاوراتنا في العراق في أقرب وقت ممكن. ويحدونا أمل مخلص بأن المرحلة التالية من المشاورات ستساعد على ترسيخ التوافق حول الأفكار التي حددتها للتو. وقد يكون من المطلوب إجراء بعض التعديلات بغية بناء أعرض قاعدة ممكنة من التأييد. وبمجرد أن يبرز التأييد العريض للإطار، فسنشرع في تيسير التوصل إلى توافق آراء عراقي بشأن التشكيل الفعلي للحكومة الانتقالية واللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني.

ومثلما أوضحت، آمل أن ننتهي من كل ذلك قبل نهاية أيار/مايو عام ٢٠٠٤. وبالطبع سنتشاور باستمرار مع العراقيين داخل وخارج مجلس الحكم، وأيضا مع سلطة التحالف المؤقتة طوال هذه الفترة. ونعتزم أيضا تكثيف الحوار مع الدول الأعضاء المهتمة، ولا سيما جيران العراق، بغية الحصول على مشورتها ودعمها للعملية السياسية الانتقالية.

هناك الكثير الواجب إنجازه، والوقت قصير. ولن يكون من السهل إنجاز المهام التي رحب بها مجلس الأمن وأيدنا بشدة في تنفيذها – ألا وهي، المساعدة على إنشاء حكومة مؤقتة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه عام ٢٠٠٤ وعلى الإعداد للانتخابات المقرر إجراؤها بحلول كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٥. على العكس، سنواجه في كل خطوة على الطريق مزلقات حافلة بالمخاطر وعقبات كبيرة. لكن إنجاز المهمة ليس مستحيلا إن رسمنا أهدافا واقعية قائمة على المبادئ ومضينا قدما نحوها بخطى مدروسة، وإن حظينا بمؤازرة الآخرين ولم نكن وحدنا عندما نتخذ تلك الخطى. وعلى وجه التحديد، سنحتاج من مجلس الأمن أن يكون متحدا وراءنا ومعنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السفير الإبراهيمي على أحاطته الإعلامية الشاملة جدا.

أغتنم هذه الفرصة لأرحب بحضور الأمين العام هذه الجلسة.

استنادا إلى التفاهم الذي تم التوصل إليه أثناء مشاورات المجلس السابقة، أود أن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشة الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥.